مداخلة بعنوان:

أزمة الحضارة وتداعياتها على اقتصادات المجتمعات العربية الإسلامية من خلال فكر مالك بن نبي

د. بوعزة عبد القادر (جامعة أدرار)

α د. محمداتني شهرزاد (جامعة أدرار)

ملخص المداخلة.

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل وجهة نظر وأفكار المفكر الجزائري مالك بن نبي بخصوص أهم القضايا والمشكلات المرتبطة بحضارة واقتصادات المجتمعات العربية الإسلامية، لا سيما تلك التي عانت من ويلات الاستعمار، في مختلف المجالات، والتي أدت إلى استفحال عديد الأزمات المتباينة التأثير في هذه المجتمعات، الأمر الذي استدعى ضرورة توجيه الجهود الفكرية بصورة خاصة لفك معالم أزمة الحضارة وتداعياتها على اقتصادات المجتمعات العربية الإسلامية، مما يقودنا إلى تسليط الضوء على واقعية إدارة الأزمات وعلاقتها بالمشكلات الحضارية في المجتمعات العربية الإسلامية من وجهة نظر المفكر مالك بن نبي، وهذا على سبيل الاقتداء بأفكاره والعمل على تفعيلها للخروج من أزمة الحضارة في تلك المجتمعات.

Résumé.

Le but de la présence étude est d'analyser les principaux événements et problèmes liées à la civilisation économique des sociétés arabo-musulmanes, Surtout ceux qui ont souffert du colonialisme dans divers domaines, et qui ont conduit l'apparence de plusieurs crises dans ces communautés, ce qui a nécessité l'importance de l'orientation des efforts intellectuels. En particulier, de résoudre la problématique de ces crises et de ses répercussions sur les économies des communautés arabo-musulmanes, et sa relation avec les problèmes de la civilisation dans les sociétés arabo-musulmanes dans les pensées de Malek ben-Nabi, afin d' simuler et d'activer ses idées pour sortir de la crise de la civilisation dans ces communautés.

مقدمة:

تشهد الأمة العربية والإسلامية في الآونة الأخيرة مظاهر أزمة حضارية بأبعادها المختلفة كما صورها لنا المفكر العربي المسلم الجزائري مالك بن نبي رحمه الله، وهذا من خلال تحليله وتصوره لمشكلات الحضارة في المجتمعات العربية الإسلامية، ومحاولته تشخيص الداء والبحث له عن الدواء والعلاج المناسب، وهذا بمقارنته لما عايشه في المجتمعات العربية والغربية، من خلال تركيزه على أصل المشكلات ومحورها المتمثل في البعد الإنساني، ذلك أن الإنسان يعتبر محور وأساس العملية التنموية الاقتصادية والحضارية، هذا البعد الذي أهملته الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية في مخططاتها الاقتصادية العملية.

ولعل ذلك ما يقودنا إلى ضرورة البحث في أزمة الحضارة وتداعياتها على اقتصادات المجتمعات العربية الإسلامية ومحاولة صياغة الحلول المناسبة لها من منطلقات أفكار مالك بن نبي، وهذا لأجل

النهوض بمستقبل الأمة العربية الإسلامية، خاصة في هذه الظروف العصيبة التي تعيشها غالبية البلدان العربية من أزمات متباينة الحدة والتأثير تكاد تعصف بكيانات ومقومات هذه الدول، ناهيك عن محاولة النخر في البنية المادية والمعنوية لاقتصادات هذه المجتمعات.

وانطلاقاً مما سبق، سيتم فض رموز إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال التطرق إلى النقاط الآتية:

أولاً: الإطار النظري للأزمة وإدارتها،

ثانياً: ماهية الحضارة، شروطها ومشكلاتها،

ثالثاً: الحضارة ومواجهة الأزمات في فكر مالك بن نبي،

رابعاً: انعكاسات أزمة الحضارة على اقتصادات المجتمعات العربية الإسلامية.

أولاً: الإطار النظري للأزمة وإدارتها

تعددت التعاريف المقدمة لتحديد مفهوم الأزمة، وذلك بالنظر لتعدد وجهات النظر واتساع نطاق استعمال هذا المصطلح، حيث أصبح يشمل مختلف مناحي العلاقات الإنسانية ومختلف المجالات... وفي مقابل ذلك كان لا بد من التفكير في جملة من الآليات الناجعة لإدارة الأزمات بفعالية وكفاءة ميدانية لأجل صياغة الحلول المناسبة لعلاج الأزمة والتخفيف من حدة آثارها على الأفراد والمجتمعات.

1- تعريف الأزمة

لعل أول ظهور واستخدام لمصطلح الأزمة كان في عهد الإغريق، حيث استعمل لأول مرة في الطب الإغريقي القديم، تعبيراً عن نقطة تحول مصيرية في حالة المريض، إذ تبدو مؤشرات المرض أو دلائل الأزمة في شكل أعراض تظهر على المريض بسبب الصراع مع الميكروبات والجراثيم ومقاومة الجسم لها[1].

[1] – عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993، ص: 17.

بعد أن شاع مصطلح الأزمة في المعاجم والكتب الطبية بدأ استخدامه مع بداية القرن التاسع عشر للتعبير عن ظهور المشاكل التي تواجهها الدول نتيجة تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما بينها وابتداءاً من عام 1937 عرفت الأزمة بأنها: "خلل فادح في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال"، ومنذ ذلك الزمن بدأ التوسع في استخدام مصطلح الأزمة لينقل إلى علم النفس وعلم الاجتماع عند الحديث عن أزمة الهوية وأزمة الانفجار السكاني والمجال الجغرافي.

ومن أهم التعاريف المقدمة لتحديد مفهوم الأزمة نذكر ما يلي:[1]

الأزمة هي: "ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع وغالباً ما ينتج عنه تغيير كبير".

أما من الناحية الاقتصادية تعرف الأزمة بأنها: " تهديد مفاجئ للمصالح الجوهرية للمنظمة أو الفرد أو الدولة، يقتضي اتخاذ قرار سريع في وقت ضيق وفي ظروف نقص المعلومات"[2].

أما من منظور القانون الدولي تعرف الأزمة بأنها: "وضع عارض به جانب من المفاجأة ينطوي على توتر داخلي أو دولي أو الاثنين معاً، يحتاج إلى سرعة المواجهة السياسية على مستوى الدولة وإلى جهد دولي أو إقليم لتجنب آثاره، أو التخفيف من حدتها".[3]

ومن المنظور الإداري عرفت الأزمة الإدارية بأنها: "حالة أو ظاهرة إدارية غير مستقرة تتميز بدرجة معينة من المخاطر وتنذر بأن هناك تغير حاد وشيك الحدوث، وأن هذا التغير يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية أو نتائج إيجابية".[4]

كما عرفت على أنها" موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية من الدولة، مؤسسة، مشروعاً أو أسرة تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية، إذ تعتبر الأزمة تحدياً

---

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص ص: 19-25.

[2] – أشرف السعيد أحمد، **تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأزمات**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2013، ص: 14.

[3] - **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[4] – محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص: 09.

وصراعاً بين متخذ القرار وبين القوى الصانعة للأزمة مرافقة لقلق أو قو ى ضاغطة وتهديداً لأمن الكيان الإداري".

في حين نجد وليم كونت يعرفها بكونها: "تلك النقطة الحرجة واللحظة المناسبة التي يتحدد عندها مصير تطور كيان ما إما إلى الأفضل وإما إلى الأسوأ "[1].

ومنه فإننا في هذه الورقة البحثية سنستخدم المضمون الأخير في مجال تعريف الأزمة، لأنه يتناسب مع ما نود تضمينه في حيثيات التحليل.

2- دورة حياة الأزمة:

في مجال تحديد تصنيف وتنويع لطبيعة الأزمات نجد معايير مختلفة حول ذلك ، ولكننا سوف نستغني عن بعضها لنركز على تصنيف الأزمة من حيث اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون عبر دورة حياتية معينة كمثيلاتها لدورة حياة الإنسان، والتي تتشابه إلى حد ما مع ما صاغه مالك بن نبي في تحليلاته للأزمة وانهيار الحضارة. وفي هذه الحال تمر الأزمة بعدة مراحل تتمثل أساساً في[2]:

- ✓ **مرحلة الميلاد:** وتظهر خلالها الأزمة في شكل إحساس مبهم وغير واضح مع الإنذار بخطر محتم، مع عدم توفر المعلومات الكافية حول أسبابها أو المجالات التي ستخضع لها،
- ✓ **مرحلة النمو:** حيث تتطور نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية التي استقطبتها وتفاعلت معها، وهنا لا يمكن إنكار وجودها نظراً للضغوط المباشرة التي تحدثها،
- ✓ **مرحلة النضج:** حيث تتطور حدة الأزمة نتيجة سوء التخطيط وتصل إلى مراحل متقدمة من التفاعل والتأثير يصعب السيطرة عليها،
- ✓ **مرحلة الانحسار والتقلص:** وهنا تفقد الأزمة جزءاً من قوتها ويستمر انحسارها لغاية الاختفاء التدريجي.

---

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 12.

[2] - أشرف السعيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 32-33.

✓ **مرحلة الاختفاء والتلاشي:** حيث تتلاشى مظاهر الأزمة وهي آخر مرحلة من مراحل الأزمة، تصل غليها بعد تزايد حدة مخاطرها.

3- مفهوم إدارة الأزمة

تحتاج الأزمة إلى إدارة فعالة وممنهجة للبحث في أساليب وآليات مواجهتها، وهذا من خلال محاولة الإحاطة بمختلف جوانبها وصياغة الأطر المناسبة لمجابهتها. ونعني بإدارة الأزمة الكيفية أو الطريقة التي تيم بموجبها استخدام جملة من الأدوات العلمية الإدارية المختلفة للتغلب على التداعيات السلبية للأزمة، ومحاولة الاستفادة من ايجابياتها.

وهنا لا بد من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الدقيق والموحد بين الأطراف ذات العلاقة والتأثير في الأزمة.[1]

ويعرف الباحث البريطاني ويليامز إدارة الأزمة بأنها: "سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها".

في حين يرى بعض الخبراء والباحثين في مجال إدارة الأزمات أن إدارة الأزمة يجب أن تتحرك في إطار الإستراتيجية العامة للدولة، وهذا يتطلب تحديد الأهداف الرئيسة والانتقائية للدولة خلال الأزمة والتحليل الاستراتيجي المستمر للأزمة وتطوراتها والعوامل المؤثرة فيها، ووضع البدائل والاحتمالات المختلفة وتحديد مسارها المستقبلي، من خلال التنبؤ والاختيار الاستراتيجي للفرص السانحة وتحاشي أمر المخاطر التي تحملها الأزمة أو التقليل منها، حيث يتطلب ذلك معلومات وافرة ومعطيات مناسبة وإدارة رشيدة.[2]

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 17

[2] – دون اسم صاحب مقال، **مقال بعنوان: إدارة الأزمات**، تاريخ التحميل: 2015/10/28 على الساعة: 10h33، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.startimes.com/?t=16146648

ثانياً: ماهية الحضارة، شروطها ومشكلاتها

سيتم التعرف إلى ماهية الحضارة؛ من خلال ضبط مفاهيمها ثم التعرض بشيء من التفصيل لشروطها وبيان مشكلاتها على نحو ما يأتي ذكره:

1- **مفهوم الحضارة:** ارتبط مضمون مصطلح الحضارة في كثير من الكتابات بآراء أصحابها من منطلق تخصصاتهم المعرفية، التي تبقى رهان دراساتهم وما توصلوا إليه من نتائج تفيد محتوى التعريف للمصطلح، وفيما يلي سنطرق إلى محاولة ضبط المفهوم والإحاطة بجوانبه المختلفة.

نشير بداية إلى مفهومها انطلاقاً من قواميس معرفية، والتي تحددها على النحو باعتبارها مصطلح يتضمن ثقافة معقدة بوجه كبير في مقابل الثقافة البسيطة نسبياً، ومن مؤشرات الحضارة وجود المدن وتقسيم العمل المعقد وانتشار التكنولوجيا المتطورة.

وتعرفها موسوعة عام الاجتماع بكون الحضارة مصطلح يتضمن ثلاثة معان متباينة في التوجه المعرفي؛ إذ يمكن التعرض إلى فحواها بالطريقة التالية:

أ- يستعمل اللفظ لوصف الحياة الحضرية في المدن والتي تناقض حياة البداوة، ويمكن اعتبارها نمط عيش الرفاهية يتميز بصفات منها التأنق في السكن والملبس والمأكل ورغد العيش والرقي في شتى مجالات الحياة، وتقسيم العمل وانتشار المهن...إلخ.

وفي هذا المجال حدد ابن خلدون صفات أهل الحضر بقوله: "حصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه... وتعاونوا في الزائد على الضرورة،واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر،ثم تزيد أحوال الرفه فتزيد عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الديباج والحرير (...) واستجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون وهؤلاء هم الحضر ومعناه أهل الأمصار والبلدان...إلخ[1].

[1] – عبد المجيد لبصير، **موسوعة علم الاجتماع**، دار الهدى، الجزائر، ص: 207-208.

ب- يمكن أن يستعمل المصطلح أيضاً لوصف التراث الثقافي المادي والمعنوي الذي ابتكرته المجتمعات عبر التاريخ ويدخل ضمن مفهومها جميع العلوم بمختلف تخصصاتها.

ج- أما الاتجاه الثالث فيؤكد أن لفظ الحضارة مرادف للثقافة،ودليلهم حول دلك أن لفظ الحضارة في اللغة الألمانية يستخدم للتعبير عن الوجه المادي للثقافة، من تلك الزاوية أصبح البعض يستعمل المصطلح للإفادة بدلك المعنى.[1]

من خلال العرض السابق لمفهوم الحضارة نستدرك ملحوظة مهمة جداً تتمثل في كون الحضارة والثقافة مضمونين متداخلين مكملين لبعضهما البعض، إذ لا يمكن الحديث عن حضارة بدون عرض لأهم معالمها الثقافية التي تحدد هوية مجتمع معين.

اعتماداً على ما سبق عرضه، وإضافة على ذلك نسلط الضوء على وجهة نظر مالك بن نبي في مجال تحديده للمصطلح والذي يتضمن أن الحضارة كل منسجم من الأشياء والأفكار ومن العلاقات والمنافع وهي بناء وهندسة وتجسيد لفكرة أو مثل أعلى، ولذلك فإن لكل حضارة في سماتها المميزة وكل دورة محدودة بشروط نفسية زمنية خاصة بمجتمع معين، ونتيجة لذلك فإن الحضارة هي المسؤولة عن تكوين منتجاتها وليست المنتجات هي التي تكون الحضارة، من منطلق أن الأسباب هي التي تكون النتائج وليس العكس.[2]

2- شروط الحضارة:

تعددت تسميات الأسس التي تقوم عليها العملية الحضارية والنهوض بالمجتمعات، خاصة في تعبيرات مالك بن نبي فيسميها مرة شروط أو مواصفات الإقلاع الحضاري وفي مجال آخر يسميها شروط الحضارة، الغاية واحدة والمتمثلة في العناصر التالية ذكرها:

2-1- الإنسان: الذي يعتبر المحور الأساسي لمختلف العمليات الاجتماعية، وبالنسبة لمالك بن نبي فهو يعد من المرتكزات الأساسية للإقلاع الحضاري ويعتبره الجهاز الاجتماعي الأول في المجتمع من

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 208.

[2] - فوزية بوريون، **مالك بن نبي، عصره وحياته ونظريته في الحضارة، ص**: 205.

جهة، ويعتبره المحرك الأساسي لتحرك المجتمع والتاريخ من جهة ثانية، ويسترسل في تحليله على اعتبار أن كل المشكلات ترتبط ارتباطاً وثيقا بالإنسان ولا يمكن حلها دون الرجوع إليه (الإنسان)، لأنها ببساطة تتعلق بظروف الإنسان النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتي نتج عنها في كثير من الأحيان قضايا ومشكلات دعمها مالك بن نبي في مختلف تحليلاته النظرية، آخذاً بعين الاعتبار العوامل التاريخية والسياسية ومهتماً بالقوانين والسنن التي تؤهل الإنسان لتغيير نفسه بداية، والعمل على تغيير مجتمعه،[1] لأن الإنسان يمثل القطب الفعال في أي عملية تنموية وعملية التغيير تستهدفه بالدرجة الأولى، لقوله تعالى"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[2].

إن الإنسان يمتلك طاقات ومكتسبات يستطيع أن يؤثر بها على مجتمعه المحيط به من خلال توجه تلك الطاقات لخدمة المجتمع بالدرجة الأولى، وعليه فالإنسان يؤثر في محيطه بتكتل ثلاث عناصر تتمثل في الفكر والعمل والمال تعمل بتوجه من الثقافة التي يثمنها كثيراً مالك بن نبي لاعتبارها أساس وجود الإنسان والمؤثر الأعظم في حياته وفي حياة المجتمع، ويضيف مالك بن نبي أن مسألة التخلف التي يعانيها العالم الإسلامي ليست إلاَ نتيجة للخلل الذي أصاب الثقافة فهي على حد تعبيره: "الدم في جسم المجتمع، الذي يغذي حضارته ويحمل أفكار النخبة كما يحمل أفكار العامة"[3].

وعليه، فالثقافة حسب هذا التوجه تكتسب فعالية كبيرة في تكوين وتأسيس الحضارة، فأزمة مجتمعاتنا الحالية متمثلة في أزمة ثقافة وأزمة إنسان بالدرجة الأولى.

2-2- **التراب**: ركز عليه مالك بن نبي في تحليلاته الفكرية لواقع المجتمعات العربية الإسلامية، ويعد أحد المكونات الثلاث للحضارة عند مالك بن نبي الذي لا ينظر إليه من حيث خصائصه الطبيعية ولكن من خلال القيمة الاجتماعية فحسب مالك بن نبي أن قيمة التراب الغالية مستمدة من قيمة

[1] – فوزية بريون، **مالك بن نبي، عصره وحياته ونظريته في الحضارة**، دار الفكر، دمشق، ط1، ص:209.

[2] – قرآن كريم، **سورة الرعد**، الآية 11.

[3] – فوزية بريون، **مرجع سبق ذكره**، ص:212.

الأمة المرتفعة والحضارة المتقدمة، وفي حالة تكون فيها الأمة متخلفة يكون التراب على قدرها من الانحطاط[1].

إن متغير التراب الذي أستعمله مالك بن نبي في معادلته لتكوين الحضارة يتصل به الإنسان بصورتين:صورة الملكية من حيث تشريع الملكية في المجتمع الذي يحقق للفرد الضمانات الاجتماعية ومنه فالتراب شيء حيوي في المجتمع، أما الصورة الثانية التي يتصل بها الإنسان من ناحية علم التراب والمعلومات التي تتصل به، ومنه فالتراب يعني به مالك جانبين يتمثلان في جانب التشريع وجانب السيطرة الفنية والاستخدام الفني[2].

2-3- **الزمن**: يخترق أي نشاط إنساني وبدونه لا يمكن الحديث عن مشروع حضاري، وهذا طبعاً من منطلق مالك بن نبي الذي أضافه في معادلته التي صاغها للإقلاع الحضاري، واكتشاف ميادين ووسائل تكون في صميمها مرتبطة بالتاريخ، حيث أشار إلى الزمن بكونه ذلك الوعاء الزمني أو ظرف الزمان الذي بتفعيله واستغلال قيمته الاجتماعية يتحول إلى مادة من مواد الحضارة أو مقوم من مقومات المعادلة الحضارية، والوقت يعد العملة الوحيدة التي لا تسترد مقارنة بأنواع كثيرة من العملات ومنه فالوقت يتحول إلى ثروة حضارية وقيمة اجتماعية، فالوقت نعمة سخرها الله تعالى للإنسان فعليه أن يستثمرها استثماراً حضارياً[3]، في كل حقب التاريخ والأزمنة، إذ أن كل حقبة زمنية تكلل بمنتجاته واكتشافاتها العلمية عل مستوى الأفكار، فمثلاً لم يخترع الورق قبل التاريخ الحقيقي لاكتشافه وذلك مرده نقص تجارب الإنسان قبل ذلك التاريخ ناهيك عن عامل الزمن الذي لم يكف لتجهز فكرة ابتكار الورق[4].

وبتحديد فكرة الزمن يتحدد معنى الأثير والإنتاج والذي يعد معنى الحياة الحاضرة الذي ينقصنا.[5]

---

[1] – مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، ط11، دار الفكر، دمشق، 2013، ص:139.

[2] – مالك بن نبي، **تأملات**، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط11، 2014، ص ص: 170-171.

[3] – فؤاد السعيد وفوزي خليل، **الثقافة والحضارة، مقاربة بين الفكرين الغربي والإسلامي**، ط1، 2008، ص ص: 141- 142.

[4] – مالك بن نبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 171.

[5] – مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ص:147.

ومما سبق يمكن أن نستخلص المكونات الثلاث لمعادلة الإقلاع الحضاري عند مالك بن نبي، والتي تعتبر ضرورية لأي مجتمع يريد ويتطلع إلى التقدم والرقي، وهذا مطلب يرغبه المجتمع العربي الإسلامي منذ آلاف السنين.

ثالثاً: الحضارة ومواجهة الأزمات في فكر مالك بن نبي

ينظر مالك بن نبي إلى الحضارة باعتبارها نتاج فكرة جوهرية تطبع على مجتمع في مرحلة ما قبل التحضر الدفعة التي تدخل بها التاريخ، ويبني ذلك المجتمع نظامه الفكري طبقاً للأنموذج الأصلي لحضارته، إنه يتجذر في محيط ثقافي أصلي يحدد كافة خصائصه التي تميزه عن الثقافات والحضارات الأخرى.

ويمكن تعريف الحضارة في فكر مالك بن نبي بكونها مجموعة العوامل المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يوفر لكل عضو فيه جميع الضمانات الاجتماعية اللازمة لتطوره، فالفرد يحقق ذاته بفضل إرادة وقدرة نابعتين من المجتمع الذي هو جزء منه، ولا يستطيع أن يحقق أي شيء دون احتوائه في المجتمع. وعليه فإن إرادة المجتمع وقدرته تضفيان صفة الموضوعية على وظيفة الحضارة .[1]

لقد أشرنا في حيثيات هذه الورقة إلى العناصر الثلاث للإقلاع الحضاري والمتمثلة في عنصر الإنسان – التراب– الزمن، إذ أن هذه العناصر لا تمارس مفعولها ضمن حالة مشتتة ولكن تسير ضمن تركيب متآلف يحقق بواسطتها جميعاً إرادة المجتمع المتحضر وقدرته، فكل الحضارات المعاصرة تشكلت من خلال تلك العناصر سالفة الذكر ولكن في مهد الفكرة الدينية ، فهذه الأخيرة (الفكرة الدينية) تتدخل بطريقة مباشرة أو بواسطة بديلاتها اللادينية نفسها في التركيبة المتآلفة لحضارة معينة وفي تشكيل إرادتها.[2]

تتجلى نظرة مالك بن نبي في تمحيصه للحضارة في كون المجتمع يمر عبر ثلاث مستويات تعكس مستوى التحضر الذي لحق بالإنسان والتي تتمثل في ما يلي:

[1] – مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، ترجمة بسام بركة وأحمد شعبو، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: 11، 2014، ص ص: 41-43.

[2] – مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط11، 2014، ص ص: 57-61.

1- **مجتمع ما قبل الحضارة:** حينها يكون المجتمع مبني على الفطرة والبدائية محدود الإمكانيات العقلية والبشرية ولا يمتلك القدرة العقلية والفكرية التي تؤهله لتفعيل العناصر الثلاث لمعادلة مالك بن نبي الإنسان والتراب والوقت، ومنها فالمجتمع في تلك المرحلة بقي منع زل ومنغلق عل نفسه.

2- **مجتمع الحضارة:** فحسب مالك بن نبي تعتبر تلك المرحلة الفاعلة في حياة الفرد أين يتفاعل ويتجاوب فيها المجتمع بقوة مع حركة التاريخ، حين تنزل فكرة عظيمة تحرك طاقات وتوجهاته، وتظهر فاعلية التكامل بين عالم الأشياء وعالم الأشخاص وعالم الأفكار.

3- مجتمع ما بعد الحضارة: يمكن تسميتها مرحلة الأفول والضعف في المجتمع والتي أشار إليها ابن خلدون، حيث يضعف المجتمع روحياً ودينياً ويعود المجتمع إلى مرحلة بدايته الأولى، إذ لا يستطيع الفرد التحكم في ذلك الوضع نتيجة ضعف العقل في التحكم في الغريزة والشهوات، وعدم قدرته على التحكم في الإبداع، ومنه فمجتمع الحضارة يسير نحو مرحلة التدهور والتفكك في كل مناحي الحياة الاجتماعية، ولمالك بن نبي وجهة نظر في مسألة وصول المجتمع إلى مرحلة الترف والتكديس على حدود قوله، وقد أتفق مالك بن نبي مع ابن خلدون في فكرة مآلها أن الترف بكل معانيه يؤدي إلى فساد الأنفس والأخلاق والانحلال بكل مؤشراته، وفي هذا السياق نجد مقارنة مالك بن نبي لرجل المدينة ورجل البداوة كما فعل ابن خلدون في كون أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر، فهم يتميزون بالتدين وحسن الأخلاق والتعاملات أما أهل المدينة عنده فهي الحلقة الأخيرة في مجتمع ودورة الحضارة، ومنه نجد أفرادها يميلون إل الخداع والنفاق،[1] ويحبذون الاستقلالية والعيش في ملاذات الحياة متجاهلين كل الأمور الأخرى.

ويضيف مالك بن نبي في مسألة معالجة وضع الحضارة المتأفل والضعيف إذ يمكن تفادي الانهيار والسقوط بالتقيد بمسار تصحيحي يؤهلها للقيام مرة أخرى، وتستأنف دورة حضارة جديدة،

[1] - فوزية بوريون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 162- 163.

وهذا مناقض تماما لم قدمه ابن خلدون في كون أن انهيار الحضارة أمر حتمي ولا يمكن تجنبه بأي شكل من الأشكال.[1]

رابعاً: انعكاسات أزمة الحضارة على اقتصادات المجتمعات العربية الإسلامية

نتيجة لبعض العوامل الداخلية والخارجية تأزمت مجتمعاتنا بمختلف أنواع الأزمات، والتي لا تخرج عن الإطار العام للأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي أعطاها مالك بن نبي حظها الأوفر من التحليل، إذ نجده في تلك المسألة الاقتصادية وفي كيفية التعامل مع مختلف مشكلاتها للنهوض والإقلاع الحضاري، حيث حصرها في مجموعة شروط صاغها على النحو التالي:

1- دور المال في اختزان العمل

وهنا يصبح العمل مقيداً بشروط مالية لا ينطلق من دونها، حيث يكون المال مهيمناً على تسخير العمل، مع بعض التخفيف لتلك القيود عندما ننتقل من بلد رأسمالي إلى بلد شيوعي.

وفي الآونة الأخيرة أصبح المال لا يوصف بكونه مجرد خزينة يودع فيها فائض العمل، ويرجع لصاحبه عند الحاجة، حيث أصبحنا لا نفكر في المشروعات الاقتصادية دون التفكير في الشروط المالية، وكأن العمل أصبح لا يتحرك ولا ينجز إلا بإذن من الرأسمال.

وهذا الوضع لا يضر للدول المتقدمة التي لها وفرة مالية تصيغ وفقها الخطط الاقتصادية، بما يتماشى مع مصالحها وسياساتها ومبادئها. كما تحذو دول العالم الثالث حذو الدول الرأسمالية في وضع خططها بأسلوب وفق شروط هذه الدول، حيث لا تخلو هذه الشروط من بعض الرواسب الاستعمارية، والأغرب في هذا أن تختار البلدان المتخلفة نفسها أسلوب التنمية الرأسمالي للنهوض باقتصاداتها تحت رحمة الدول الرأسمالية[2].

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 166

[2] - مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر، دمشق، دار الفكر، بيروت، ط11، 2014، ص: 66-70

2- الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي

يرى مالك بن نبي أن الإمكان الاجتماعي هو الذي يقرر مصير الشعوب والمجتمعات بدلاً من الإمكان المالي، ذلك أن الإنسان الذي يمارس هذا العمل المشترك يدرك من خلال ما يتحقق على يده أنه يستطيع تحقيق المستحيل. فالعالم الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا إذا ما اهتم بالجوانب التربوية التي تجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، ذلك أنه الوسيلة المثلى لتحقيق الخطط التنموية ونقطة التلاقي لجميع الخطوط الرئيسة للبرامج المعروضة للإنجاز.

والملاحظ أن البرامج الاستثمارية في البلدان العربية الإسلامية لا زالت بعيدة كل البعد عن وضع الإنسان في هذه الرتبة باعتباره وسيلة تتغير في فعاليتها بقدر ما تحدث من تغيرات في نطاق النمو الاقتصادي.[1]

3- تحقيق الديناميكا الاقتصادية على أساس مبدئي

تقتضي الديناميكا الاقتصادية حسب مالك بن نبي أن يتم التوفيق بين عنصري الإنتاج والاستهلاك، إذ ترابطهما لا يعني أن صورة التطبيق ستكون بسيطة، وهنا لا بد من توفير جميع الشروط النفسية والتقنية الضرورية لتحقيق عملية الانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي في البلاد التي تعاني منذ أمد من الكساد للطاقات الاجتماعية بما يعرف بالتخلف الحضاري؛ حيث يجب أولاً أن يتم التخطيط لإطلاق هذه الطاقات الكاسدة، وأن يكون مقتنعاً بضرورة إطلاقها وبإمكانه دون شروط إضافية.

ومن الأجدر للمجتمعات الإسلامية تحقيق له وللإنسانية التجربة التي تعيد إلى عالم الاقتصاد أخلاقيته، ويستبعد بذلك الانحرافات الإباحية التي تورطت فيها الرأسمالية، ومحاولة النجاة من ورطة الماركسية المادية.[2]

---

[1] - مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره**، ص ص: 73-77.

[2] - مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره**، ص ص: 79-83.

4- الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع

تشكل عمليتي الإنتاج والتوزيع قيمتين اقتصاديتين في صورة متراجحة ذات احتمالات ثلاثة، إذ يلاحظ الترابط بين القيم الاقتصادية والأخلاقية، هذا الأخير الذي أهملته الرأسمالية في نظرتها الإباحية للاقتصاد من حيث عدم مراعاة البعد الأخلاقي في عملتي الإنتاج والتوزيع، وإذ تقلد المجتمعات العربية الإسلامية في محاولتها لتحقيق الإقلاع التنموي الحضاري باتباعها للمبادئ الرأسمالية فهي بذلك تتخلى عن أهم وأسمى الضوابط الأخلاقية لتحقيق أهدافها.[1]

5- المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية للفرد في التجارب الحديثة

يؤكد مالك بن نبي على أنه من الواجب أن يفسر الواقع الإنساني على أساس معادلتين الأولى بيولوجية مفادها التسوية بين الإنسان وأخيه الإنسان والثانية اجتماعية، تختلف من مجتمع إلى آخر وفي المجتمع الواحد تختلف من عصر إلى آخر حسب درجة النمو أو التخلف.

6- ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور من الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد جهوي لتحقيق الاكتفاء

يترتب على المجتمعات العربية الإسلامية إن أرادت النهوض باقتصاداتها أن تأخذ في الاعتبار كافة الضرورات الداخلية والخارجية، وذلك بما يحقق لها شروط الاقتصادات التكاملية؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي والصيني...

كما يجب على البلدان العربية خاصة أن تعيد النظر في تنظيم حياتها الاقتصادية وفق الشروط التي تسمح لها بتحقيق حلقة اقتصادية كاملة داخل حدودها، وذلك انطلاقاً من شروط الاستثمار الاجتماعي الذي ينبني على البعد الأخلاقي والإنساني.[2]

---

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 87.

[2] - مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره**، ص 101.

مما سبق تحليله حول معايير إرساء الحضارة، والتي أساسها ضوابط الإقلاع الحضاري، من خلال المعادلة التي صاغها مالك بن نبي، والتي تُثمن بعين الاعتبار العناصر الثلاث، إذ أن تفعيلها يسمح بالحديث عن مسألة الإقلاع الحضاري كما اصطلح على تسميته، ولكن ما نراه على مستوى الواقع لا يعكس ذلك، فما زال تفعيل تلك العناصر بعيد المنال للتأثير ايجابياً في اقتصادات المجتمعات العربية الإسلامية على وجه الخصوص، وتبقى عناصر الحضارة خامدة؛ حيث تفتقد الأفكار لمن يطبقها ويترجمها إلى حقائق تنموية واقتصادية، لبناء اقتصاد الأمة العربية وبناء الإنسان المسلم، فالمشكلة ليست عالم الأشياء والإمكان المادي ولكن المعضلة تتجسد في كيفية تفعيلها واقعياً والإسهام في عملية الإقلاع التنموي الحضاري، الذي تسهم فيه مستويات اقتصادية واجتماعية؛ بالتناغم مع مجهودات تنموية، أما في مسألة تخلف الأمة الإسلامية اقتصادياً، فيرجعها مالك بن نبي إلى أزمة الانحلال الأخلاقي والانحرافات التي تعيشها المجتمعات العربية الإسلامية، وأن هذه الأخيرة ستضل في تخلفها مادام عالم الأفكار لم يُفعل بعد في واقع بناء شخصية الفرد العربي المسلم.[1]

يرى مالك بن نبي أن أزمة التخلف الحضاري في المجتمعات العربية الإسلامية تبدو تداعياتها من النواحي السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية جلية في معاناة هذه البلدان من الأزمة الاقتصادية، لا من الناحية المادية لسد الحاجات الضرورية فحسب، ولكن من الناحية المعنوية أيضاً، ذلك لارتباطها الروحي والفكري بالعصر الذي يجعل القيم الاقتصادية في الدرجة الأولى من سلم القيم. ويضيف بن نبي أن من التداعيات الاقتصادية لأزمة الحضارة في البلدان الإسلامية مواجهتها لمشكلات البناء الاقتصادي، والتي لا يمكن حلها إلا استناداً إلى التفكير الاجتماعي الجاد؛ ذلك أنها مشكلة اجتماعية في صميمها، حيث يجب تقدير القيم الاقتصادية بالقيم الإنسانية.[2]

[1] – البشير قلاتي، **مرجع سبق ذكره**، ط1، 2007، ص ص: 138- 139.

[2] – مالك بن نبي، **تأملات**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 52-56.

خـــــاتمة

إن الأزمات المعاصرة المختلفة الحدة التي تعيشها مجتمعاتنا العربية الإسلامية على وجه الخصوص، يمكن مرد حلولها كما أشار مالك بن نبي في كثير من محطة إلى ضرورة توجيه الجهود لمزيد من الاهتمام بالعناصر الثلاث للإقلاع الحضاري؛ والمتمثلة أساساً في الإنسان والتراب والوقت مع تفعيل ديناميكيتها بالفكرة الدينية، كما يجدر القول في هذا المضمار أنه لا بد من غربلة المستعار من الغرب وتكييفه مع مقويات هويتنا العربية الإسلامية، مع ضرورة تهذيب النفس البشرية وتقويتها دينياً، لأنها المقوم الفعال في إنجاح أي مشروع تنموي، فالأزمات متباينة في البروز والتخصص والحدة ولكن يبقى عالم الأفكار والأشخاص والأشياء فاعل في إنجاح أي عملية للإقلاع الحضاري.

ويؤكد مالك بن نبي أنه للتخلص من التداعيات السلبية لأزمة الحضارة على اقتصادات المجتمعات العربية الإسلامية لا بد من الأخذ في الاعتبار عند كل بناء اقتصادي، البعد الاجتماعي الإنساني، الذي يجعل من الإنسان العنصر الخلاق للثروة، بما يتيح الاعتماد على الإمكانات الاجتماعية بدلاً عن الإمكانات المادية.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.
- أشرف السعيد أحمد، **تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأزمات**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2013.
- عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993.
- عبد المجيد لبصير، **موسوعة علم الاجتماع**، دار الهدى، الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد، **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.
- فؤاد السعيد وفوزي خليل، **الثقافة والحضارة، مقاربة بين الفكرين الغربي والإسلامي**، ط1، 2008.
- فؤاد السعيد وفوزي خليل، **الثقافة والحضارة، مقاربة بين الفكرين الغربي والإسلامي**، ط1، 2008.
- فوزية بريون، **مالك بن نبي، عصره وحياته ونظريته في الحضارة**، دار الفكر، دمشق، ط1.
- مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط11، 2014.
- مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر، دمشق، دار الفكر، بيروت، ط11، 2014.
- مالك بن نبي، **تأملات**، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط11، 2014.
- مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، ط11، دار الفكر، دمشق، 2013.
- مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، ترجمة بسام بركة وأحمد شعبو، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: 11، 2014.
- محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
- دون اسم صاحب مقال، **مقال بعنوان: إدارة الأزمات**، تاريخ التحميل: 2015/10/28 على الساعة: 10h33، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.startimes.com/?t=16146648